العدد (1774) السنة السابعة - الاثنين (19) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بعد ان شطبت المبدعة منها

وزيرات: قائمة الاسماء فرضت علينا والعقلية الحزبية تهيمن على الاختيار

ناشطات: حفلات التكريم اليوم دعايات مفضوحة لشخصيات معروفة!!

عندما تحتفظ ذاكرتنا بجائزة نعلقها بفخر على مفكرة أيامنا يكون لها طعم متجدد لنا ولمن يأتي بعدنا تذكره بأهمية المنجز الإبداعي الذي يستحق ان نحتفي به ونعدد مفاصله بلا ملل، لكن ان تتحول حفلات التكريم ومنح الجوائز لمجرد فقرة سياحية بين فقرات الاحتفالات الرسمية وغير الرسمية وتدرج فيها الأسماء الكبيرة والرنانة في محاولة لكسب الانظار والمحاباة لجهة ما ولأهداف شخصية أخرى غدت مكشوفة لتكرارها عندها لابد من التصدي لهكذا تدمير اجتماعي ونفسي للمعنى الأسمى الذي أسست لاجله جوائز الإبداع، وهو الامر الذي شاب معظم حفلات الاحتفاء بالنساء العراقيات خصوصاً في السنوات السابقة، ما أدى الى تغييب واضح للمبدعات الحقيقيات وتهميش صورهن ودورهن في مواجهة قساوة الظرف الراهن.

في استطلاع السطور المقبلة نستكشف حقيقة الأمر كما جاء على لسان ناشطات نسويات وصانعات قرار وبرلمانيات، بالاشتراك مع وزيرتي البيئة وشؤون المرأة في مناقشة الظاهرة والرد على الاتهامات.

نرمين عثمان

نهلة النداوي

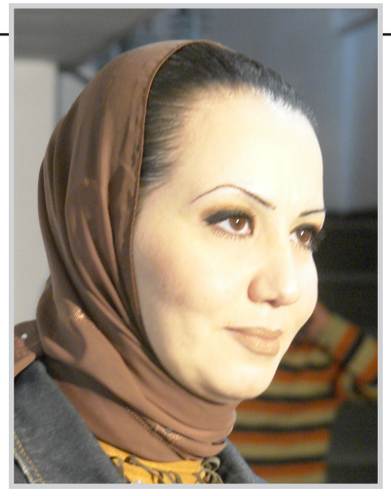

غادة العاملي

أفراح شوقي
تصوير / سعد الله الخالدي

وزيرة البيئة: العقلية الحزبية هي السبب!

وزيرة البيئة نرمين عثمان وصفت المشكلة بأنها ظاهرة لطالما تكررت في الاحتفالات النسوية بشكل خاص، وحول مدى أحقية الأسماء التي تنال الجوائز قالت: يجب ان تكون هناك مفاضلة مابين مستحقي الجائزة على أساس الانجاز المتحقق والذي يتميز عن غيره بمستوى كبير من الإبداع والالتزام والجدية، فالجائزة عندما تمنح لغير مستحقيها تكون عاملاً لخلق الإحباط للآخرين، خصوصا المبدعين فعلاً، واعترفت عثمان بأن الحالة تلك تتكرر كثيراً بسبب غياب العمل المؤسساتي، في تقييم الأعمال المنجزة وتحديد مدى إبداعها وعطائها ومدى مفاضلته مع الأعمال الأخرى، وطغيان العقلية الحزبية على مجمل العمل في العراق مقابل غياب العقلية المؤسساتية، فالأحزاب تنظر لمنتميها فقط، وتغض بصرها عن عمل الأحزاب الأخرى، وعمل المرأة خصوصاً وهي تتخطى الكثير من الحواجز كي ما تقدم الأفضل والأمثل، المفروض، والحديث ما زال لوزيرة البيئة، ان يتم التركيز على أهمية دعم الروح الوطنية في عملية الاختيار وشمولها كل الطبقات وليس التخصيص على جهة ما بقصد تغييب حقوق الجهات الأخرى.

حفلات تكريم أم دعايات ومباهاة؟

الإعلامية غادة العاملي مدير عام مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون، قالت: تعودنا ان نسمع يومياً عن احتفاليات تقام للنساء خصوصاً، تطرح فيها التكريمات والجوائز بطريقة غير محسوبة، وهي عادة ما تكون لمجرد التباهي واستقطاب اكبر عدد من المسؤولين وذوي الأسماء المعروفة وإدراج أسمائهم في قوائم التكريم من باب المجاملة والدعاية فقط!، ولو دققنا فيها لوجدناها تدرج الأسماء ذاتها التي يجري تكريمها في كل مناسبة حتى صارت الوجوه متشابهة، واستطردت غادة لتقول: لو دققنا الأسماء جيداً لوجدنا ان معظمها هي أسماء لموظفين وموظفات في الوزارة، لم يقدموا سوى عملهم الرسمي، والذي يتقاضون من ورائه رواتبهم، ونسال هنا أين هو وجه الإبداع والتميز آذن؟ كذلك ان معظم هؤلاء المكرمين يتقاضون رواتب تضاهي الرواتب التي يتقاضاها أمثالهم في دول أخرى يقومون بالعمل ذاته وربما أكثر عند احتساب الامتيازات الاستثنائية الكبيرة الممنوحة لهم، وتواصل العاملي لتقول: هناك نساء يعملن ضمن أزقتهن وإحيائهن الشعبية ويقدمن نشاطاً وإمكانيات تستحق ان يكرمن عليها لتكون حافزاً للمزيد من الإبداع، ولكن الجوائز تبقى بعيدة عنهن، واعتقد ان منحهن شهادات التكريم أفضل بكثير من تكريم البرلمانيات وهن يتحركن في مناطقهن الخضر وسط احتياطات أمنية مشددة، ويركزن نشاطهن عبر المطارات باتجاه دول الخارج ويتناسين مشاكل الداخل التي هي أجدى بالمتابعة والعمل، واستشهدت العاملي بمثال حي على الموضوع والذي جرى في احتفالية تكريم جرت مؤخراً بمناسبة عيد المرأة، عندما جرى تكريم جميع الوزيرات والبرلمانيات بدون ذكر وجه تميزهن وإبداعهن حتى أثار الأمر استغراب الجميع، وعزت محدثتي السبب في تكرار مثل تلك الحالة الى الافتقار لقاعدة بيانات او معايير محددة للإبداع ونوع التكريم وتدرجه وشكله، وصارت المجاملة والدعاية والمحاباة هي الاساس الحاضر في كل احتفالات التكريم، وحول رأيها بطبيعة المعالجة لتلك الظاهرة قالت: يجب على الوزارات والمؤسسات كافة ان تحدد معايير أساسية للإبداع وصنع قوالب محكمة، كذلك محاولة الوصول الى أطراف المجتمع ونبذ الكسل من قبل القائمين على منح التكريمات لتولي البحث عن أسماء تستحق التكريم وليس الاعتماد على أسماء جاهزة بقصد المجاملات وحصر الانتقاء من داخل المنطقة الخضراء!، وختمت قولها بأهمية تفعيل دور السلطة الرقابية ومنظمات المجتمع المدني والقنوات الإعلامية لتكون وسيطاً بين عموم الناس ومراكز القيادة في الحكومة، ومحاولة إنقاذ ما يشوب تلك الاحتفاليات من تزويق مكشوف فالناس لم تعد بلهاء عن حقيقة مايجري وراء تلك احتفاليات التكريم المكررة.

وزارة المرأة تكرم نفسها في حفل تقيمه!!

وتجزم الناشطة النسوية سعاد الجزائري في معرض ردها حول جوائز الابداع التي منحت للمرأة بالقول ان كل التكريمات التي منحت طوال السنوات الست الماضية فقدت قيمتها المعنوية، بسبب فقدان المعايير الحقيقية للتكريم، وهناك تكريمات منحت لاجل الدعايات الانتخابية وترويجها عبر حفلات التكريم السالفة الذكر، كما ان موضوع تخصيص اسماء معينة للابداع مسألة فيها الكثير من الخطورة، هل تصدقين ان احتفالية التكريم الأخيرة التي أقامتها وزارة المرأة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة اقدمت الوزارة على تكريم نفسها!! وكذلك الأسماء المعروفة من البرلمانيات اللواتي يتسلمن رواتب مجزية جراء وظيفتهن!!

وتستدرك الجزائري في حديثها لتقول: كنا ننتظر نحن النساء ان يكون الالتفات الى منجزات الكثير من العراقيات اللواتي نحتن في الصخر وحولن الحجر الى منجز للجمال والبهاء وسط ظروف صعبة وبدون أدنى مساعدات او امتيازات، وأتساءل هنا مع جمهور السائلين في حفل التكريم السالف الذكر في أي شي كان الإبداع، وما هو؟ علينا ان نفهم وندرك ان مثل تلك الحفلات صارت مكشوفة ومبدعاتها المنوه عنهن استهلكت أسماؤهن كثيراً، واقترحت محدثتي ان يصار الى أبلاغ المؤسسة الإعلامية في حفلات تكريم الإعلاميات مثلا لتقوم هي بالترشيح لمن تجدها أهلا للتميز عبر عملها الإبداعي والمتقن وتفانيها وغيرها من معايير. ولكن واقع الحال يكشف عن منظور ضيق وبدائي في اختيار الأسماء وتتدخل فيها الاختيارات الشخصية. وتضيف الجزائري: الغريب ان بعض التكريمات منحت لشخصيات لم تكن تستخدم أسماءها الصريحة في العمل، وهي تتحرك بدون اعطاء درجتها الوظيفية حتى خشية الاستهداف!!، وهناك ممن يعملن خارج العراق اصلاً لكنهن يكرمن هنا في احتفاليات الداخل، ومعظمهن يرتبطن بعلاقات مع جهات ومنظمات دولية او أمريكية وتدرج أسماؤهن في التكريمات باعتبارهن من العراقيات المبدعات والشجاعات ايضاً!! ولانعرف اين تكمن شجاعتهن...في حين ان هناك الكثيرات يعملن في وضح النهار ووسط ظروف صعبة وبلا اية امتيازات، وأتذكر وعلى سبيل المثال لا الحصر ان مؤسسة المدى وفي مهرجان (العين تكتشف) خاطبت الوسائل الإعلامية لأجل اعتماد أسماء مبدعات قدمن منجزاً ملموساً وطلبنا ارسال (السي في) الخاص بكل اسم ليتم التعرف على مستوى عمله وإبداعه وسيرته.

٨٠٪ من الأسماء المدرجة في التكريم مكررة!

وحددت د. لقاء موسى فنجان استاذة كلية التربية بنات/ جامعة بغداد في ردها حول الموضوع ان يصار الى منح الجوائز لمن قدمت عملا لا تأخذ اجراً عليه من قبل الدولة، وان تكون قد قدمت عملاً خدمياً يصب بمصلحة المجتمع والإنسانية، لكن ما يحصل الآن، والحديث لفنجان، هو حضور عامل المجاملة والتبادل في منح الألقاب والجوائز مابين الجهات المانحة للتكريمات، ويمكن القول ان ٨٠٪ من الأسماء التي تتلى في القوائم المختارة مكررة، الأمر الذي سبب إحباطا كبيراً للأخريات، وارى ان الخروج من هذه الدائرة يكون بإيلاء دور اكبر للأعلام والمجتمع المدني ليكون رقيباً على تلك الجوائز، ومراعاة المسائل العلمية في شروط التكريم والابتعاد عن المحاصصة في أدراج الأسماء، كذلك يجب ان يكون هناك دور واضح لوزارة المرأة بهذا الشأن في تقديم الكشوفات حول أحقية النساء المشمولات بالتكريم وأسباب ذلك ليكون معلوماً للجميع وامام انظارهم.

وزارة المرأة غيبت حقوق المبدعات

اما د.نهلة النداوي أكاديمية وباحثة في شؤون المرأة، فرجحت قضيتين في مسالة طرح اسماء المكرمات، وهي كسل الوزارة ذاتها في متابعة جهد المبدعات فعلاً ومفهوم التكريم ذاته وهو مفهوم خاطئ يركز على نساء السلطة. ولأجل ذلك لابد من التوجه نحو الانطلاق لتأسيس مفهوم جديد للتكريم وتعدد مجالاته، فليس من المعقول ان نركز على صانعات القرار وننسى الارملة التي لاتدخر وسعاً لتمنح الحياة لبيتها بعد غياب المعيل، وكذلك الأكاديميات في فنون العلم والثقافة والادب، ولتحقيق ذلك يجب اجتثاث الكسل المؤسساتي في متابعة المتميزات بالفعل وبيان عملهن الفعلي امام الاعلام، والابتعاد عن المجاملات والمحاصصة في التكريم، وحول دور الجهات التي تضطلع بتلك المهمة قالت النداوي: المنظمات غير الحكومية هي الاكثر قرباً مع القاعدة الحقيقية للنساء العاملات والفاعلات في المجتمع، واقترح على الوزارات ان تفكر مبكراً في إدراج الأسماء وتبحث ملياً عمن قدم جهدا مميزاً يستحق عليه التكريم، وهنا يبرز دور الأعلام في تعزيز دور المجتمع المدني، والقت النداوي اللوم على وزارة المرأة والتي غيبت حقوق الكثير من المتميزات والمبدعات الحقيقيات هذا العام (كما تقول) عندما أقدمت على تكريم البعض من الوجوه النسوية المعروفة دون توضيح أسباب التكريم.

وزيرة المرأة: لست راضية عن جوائز الإبداع والاسماء فرضت علينا

لست راضية عن جوائز الإبداع التي تمنح في مناسبات تكريم المرأة، وغالبا ماتكون التكريمات هي للأسماء ذاتها، هذا ما بدأت به خلود آل معجون وزيرة شؤون المرأة في معرض ردها حول أحقية تلك الجوائز واضافت: ان الجوائز التي منحت مؤخراً لم تكن لمستحقيها فعلا وقد سجلنا اعتراضنا على ذلك لكن احد لم يستمع لنا، وفي احتفالية يوم المرأة كان من المفترض ان تحدد وزارتنا الاسماء وفق نظرتنا للتقييم لكن جرى تحديد الاسماء سلفاً من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ونعترف بأن معظم تلك الاسماء كانت مكررة ولكن... واضافت: غالباً ما نفاجأ بورود أسماء لعراقيات في الخارج يجري تكريمهن بعد ترشيحهن من قبل المؤسسات التي يعملن فيها وهي تكريمات ليست عادلة، وفي الحفل الاخير للوزارة جرى تكريم الامهات المثاليات وفق معايير مناسبة سجل الجميع رضاه عنها.

وحول رأيها بتكريم الوزيرات والبرلمانيات عادة في كل احتفالية بدون الاعلان عن اسباب تميزهن او أبداعهن عدا كونهن وزيرات أجابت: قمنا بتكريم الوزيرات السابقات والحاليات وبعض الوجوه النسوية في البرلمان بأعتبارهن تبوأن مراكز قيادية لاول مرة في العراق ولم يسبق ان كرمتهن الوزارة قبلا، وكان التكريم فقط بدرع فخري وليس مبالغ مالية. ومقابل ردها لابد من التذكير بأن الكثير من النساء اللواتي التقينا بهن حول موضوع التكريم أكدن أن أسماء معظم المكرمات من الوزيرات والبرلمانيات خصوصاً جرى تكريمهن مسبقاً في مناسبات كثيرة ولكن الخلل يكمن في التغيير المتواصل للمسؤولين عن منح تلك التكريمات وعدم مراجعة الاسماء التي تميزت سابقاً حتى لاتتكرر. وفي معرض دفاعها عن موضوع اغفال الكثير من الاسماء النسوية التي تستحق التكريم قالت وزيرة المرأة: لايمكن للوزارة ان تكرم كل النساء مرة واحدة، نعم هناك مبدعات ومثاليات يستحقن اكثر من تقييم وتكريم ولكن المجال لايتسع للجميع.ووعدت معجون في ختام حديثها بالسعي لتكريم أسماء جديدة في الاحتفاليات المقبلة.

بعد ان أصبحت مجرد ذكريات!

الصيدليات الخافرة تبحث عن أمن مستتب لإعادتها

وائل نعمة
تصوير / مهدي الخالدي

آلام مبرحة وانين طفل لايهدأ، والام والاب يجلسان فوق الجمر ولا يغمض لهما جفن، فالصغير (علي) ذو العاشرة من عمره يعاني من حمى وجسده يرتعش من البرد. الاب لايملك سيارة لكي يصل به الى المستشفى وهي تبعد بمسافة ليست بالقصيرة، وقد تجاوزت الساعة الحادية عشرة ليلا، فكر باستئجار سيارة ولكن الشارع فارغ فأخذه جاره بسيارته الى احد المستشفيات، ولكن بعد الفحص كتب الطبيب وصفته العلاجية وهمس في اذن الاب قائلا له « اصرف الوصفة من خارج المستشفى « لان صيدلية المستشفى لايوجد فيها هذا الدواء والصيدلاني قد غلبه النعاس!. ولكن الاب بحث وبحث عن صيدلية متواجده في تلك الساعة ولكنه لم يجد اي صيدلية! فأين اختفت الصيدليات الخافرة؟ ومن يسمع انين المريض في الليل؟

الصيدليات الخافرة اختفت من الشارع بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، فلم نعد نراها ولانسمع عنها في نشرات الإخبار كما كنا في السابق. ولم نجد سعياً حثيثاً من قبل الجهات المسؤولة في وزارة الصحة لكي يعاد العمل من جديد بهذا النظام، سيما ان الوضع الامني اليوم مختلف عن السنوات السابقة حيث كان من الصعوبة ان تخرج في الليل او ان تكون متواجداً بعد غروب الشمس. ان الحاجة الى الصيدليات الخافرة تكمن في تواجدها في ساعات حرجة يكون المريض في امس الحاجة اليها، لان في احيان كثيرة يكون احتياجك الى علاج بسيط لايتطلب الذهاب الى مستشفى في منتصف الليل او طلب الاسعاف التي ربما لن تلبي طلبك بالسرعة المطلوبة!فأتي دور الصيدلية ليكون الحل الامثل. لكن اصبح هذا الامر بعيد المنال فأنك لن تجد صيدلية بعد الساعة العاشرة في احسن الاحوال.

ضرورة ملحة

محمد سالم ٣٦ عاما يقول «قبل أكثر من اسبوع تعرضت اختي الى حالة مغص معوي شديد وكان الوقت متأخراً بعض الشيء و حاولت ان اجد دواء مسكن وبقيت ابحث لساعات فلم اجد شيئا». ،مبينا ان وجود صيدلية خافرة لكل منطقة ضرورة ملحة جدا خاصة في الوقت الحاضر في ظل وجود حالات الاسهال المتكرر او التسمم جراء المواد الغذائية منتهية الصلاحية وغيرها من الاسباب الكثيرة،ومنها الظرف الامني لا يسمح بوجود الصيدليات الخافرة لان اكثر الصيادلة اليوم من النساء ما يجعل تواجدهن ليلاً والى ساعات متأخرة او حتى الصباح امرا صعبا ويكاد يكون مستحيلاً.

حليم جاسم ٤٠ عاما (موظف) يقول «ان السبب في عدم وجود الصيدليات الخافرة في بغداد يعود بالضرورة الى الوضع الامني فقد كنا في السابق نستمع الى نشرة يومية تفصيلية تعطينا اسماء واماكن الصيدليات الخافرة في بغداد وحتى المحافظات ، ولكن ماحدث ان بعد التغيير في ٢٠٠٣ تبدلت الاوضاع ودخلنا في حالة من الفوضى أعقبتها تفجيرات وعنف طائفي واصبح من المستحيل وضرب من الخيال ان تجد شخصا يفتح دكانه او صيدليته بعد غروب الشمس «.

ولكن في الوقت نفسه يتساءل حليم عن السبب في عدم ارجاع هذا النظام الان بعد ان خطت القوات الامنية خطوات كبيرة في تحسين الوضع الامني واصبح التجوال في الليل أمراً طبيعياً.

فيما يجد سامر علي (صيدلاني) بأن من يحاول ان يبقى الى وقت متأخر عليه ان يتحمل مسؤولية تأخيره بنفسه وان يقوم بحماية نفسه. ويعتقد سامر بأن بعض الصيادلة ربما يفكرون في البقاء الى وقت متأخر، ويعتبر هذا الامر ناجماً عن شعور الصيدلي بحاجة المواطن للدواء في اوقات متاخرة وهي حالة انسانية اكثر منها مادية فقد لا يستقبل الصيدلي او الصيدلية الخافرة حالة طارئة في يوم او ايام متتالية ولكن انقاذ حالة واحدة مستعجلة او ضرورة تستحق ان تبقى الصيدلية حتى الصباح لو كان بالامكان!

غياب الرقابة

في المقابل يخبرنا سائق التاكسي ابو حسن (٤٣) عاما بأن البحث عن صيدلية بعد ان تمر الساعة العاشرة يكون من الامور المستحيلة. وهذا ما أكتشفه ابو حسن بنفسه حينما يتجول في ساعات الليل المتأخرة بسيارته، واحيانا يحتاج الى حبوب (البارسيتول) فلا يجد صيدليه تلبي طلبه ، وهذا مايلمسه ايضا حينما يستأجره احدهم من اجل البحث عن صيدلية لينقذ طفلاً او رجلاً طاعناً في السن فيبدأ ابو حسن بالتنقل من منطقة الى اخرى محاولا ان يساعد المريض ولكن دون جدوى، ويتذكر ابو حسن في السابق حينما كانت بغداد فيها الكثير من الصيدليات والتي توفر الكثير على المريض الذي لايجد مناصا من اللجوء اليها في اوقات الشدة والالم.

كما تقول سعاد لطيف (طبيبة) كانت في السابق لجان كثيرة وجهات متعددة تراقب عمل هذه الصيدليات وتتأكد من وجودها مفتوحة في الاوقات والايام المحددة، ولكنها تشير الان الى ان الرقابة قد اصبحت ضعيفة حتى في اوقات النهار والصيدليات فيها الكثير من الصيادلة الوهميين والاسماء الكاذبة والتي يذهب ضحيتها المريض الذي لا حول ولاقوة له!

فيما يشير كاظم ستار (معلم) ان وجود صيدليات خافرة في المناطق التي توجد فيها كثافة سكانية عالية او المناطق التي تبعد بمسافات طويلة عن المستشفيات والمستوصفات تكون امرا مهما جداً من اجل ان يحصل المريض على الدواء الضروري وانقاذ الحالات المستعجلة التي لا يمكن ان ينتظر المصاب بها حتى الصباح، ويضيف كاظم « ان ضرورة وجود الصيدليات الخافرة يكمن ايضا في ان الكثير من المستشفيات لا توجد فيها أدوية معينة ما يضطر المريض الى الخروج الى الصيدليات الخارجية للبحث عن الدواء المفقود ولكن بعدم وجود صيدليات خافرة لن يستقيم الامر ولن يحصل المريض على الدواء.

في حين يقول (غانم مطر) معاون طبيب « ان اغلب المناطق السكنية و الشعبية والتي تخلو من وجود مستشفى او مستوصف يكون للمضمد فيها الدور الرئيسي فهو الطبيب والصيدلاني من خلال توفير بعض الادوية المهمة للحالات المستعجلة والتي يستشير بها بعض الاطباء هاتفيا في بعض الحالات الصعبة.

ويشير في كلامه الى انه كان في السابق يقتصر عمله على زرق الابر واسعاف الجروح وبعض الاسعافات البسيطة ولكن بسبب الاعتماد المباشر عليه مع اختفاء الصيدليات وصعوبة الوصول الى المستشفيات اصبحت لديه خبرة اكبر في معالجة الكثير من الحالات التي كان في السابق لا يجرؤ على معالجتها! وخاصة في الظروف الصعبة التي جعلت من بيته مذخرا للكثير من الادوية الخاصة لعلاج الحالات الطارئة واسعاف المواطنين. ويؤكد أن الكثير من الجيران يطرقون بابه في اوقات الليل وتكون معظمها حالات مستعجلة. ويرى غانم بأن المرضى بدأو يثقون فيه اكثر من اي مستشفى او طبيب لانه عالج الكثير من الحالات ووصف ادوية كانت نتائجها ايجابية وان بابه كان دائما مفتوحا للمرضى في المقابل الصيدليات مغلقة بوجه المريض.

توفر الحماية الأمنية

بينما يجد الصيدلاني (محمد تحسين) في حالة اطمئنان الصيدلي على حياته وبأنه غير مهددة في اوقات الليل ومن دون اية مضايقات من اية جهة كانت فأنه بالتأكيد سيبقى في صيدلته حتى اوقات متأخرة حينها يمكن ان تجد صيدليات خافرة وسيكون الامر طبيعياً جدا واذا ما توفرت الحماية للصيدلي والصيدلية فان بقاء الصيدلية مفتوحة حتى الصباح من دون ادنى قلق من مداهمة او سرقة اومحاولة تفجير او خطف او مساومة فالصيدلي واحد من المواطنين يقع عليه ما يقع عليهم الا انه يقدم خدمات انسانية ونصائح لمن يحتاجها في الاوقات الاضطرارية ليلا ونهارا.

فيما يقول احمد ابراهيم (مهندس) ان عدم تواجد الاطباء في عياداتهم الخاصة ليلا اسهم في جزء من اسباب غلق الصيدليات ابوابها والسبب الاخر اسعار الادوية العالية في الصيدليات لانها غير مدعومة من قبل الحكومة فوجود تسعيرة ثابتة في الصيدليات امر ضروري للمراجع فغالبا ما اجد مواطنين يبحثون عن علاج لاحد مرضاه في ساعات الليل المتأخرة الموجودة بالقرب من المجمع الطبي وقد حان الوقت الان لاعادة الروح إليها أكثر من أي وقت مضى،فقد يتعرض احدنا الى حالة مرضية طارئة بعد منتصف الليل ونكون بحاجة ماسة الى حبوب مسكنة توقف الألم حتى الصباح،وليس هناك من حل امامنا سوى الصيدلية الخافرة لاجتياز الحالة الطارئة.

ظاهرة حضارية

ويقول عارف صالح من سكنة الكرادة ان الصيدليات الخافرة ظاهرة حضارية تجدها في اغلب او جميع الدول التي بلغت شيئا يذكر في سلم الحضارة الانسانية وما اتمناه ان تكون متوفرة،خاصة في ظل الاستقرار الامني الذي تحقق في السنتين الأخيرتين وان كان في وجود الصيدليات الان فيه نوع من المجازفة لذلك فإنه من الممكن ان تكون الصيدليات حتى الساعة الثانية عشرة مساء او بعدها بقليل.

وعارف قرر شراء بعض الادوية وخزنها في البيت بسبب عدم وجود الصيدليات الخافرة والتخوف من حدوث اي طارئ في اوقات الليل المتأخرة.

في المقابل أوضحت نقابة الصيادلة ان فتحها في بغداد يتطلب تامين الحماية اللازمة لها من قبل الاجهزة الامنية الى جانب الغاء حظر التجوال الليلي في بغداد، واضاف نقيب الصيادلة في تصريح سابق له ان النقابة ستعلن جدولا باسماء الصيدليات الخافرة في بغداد كما كان معمولا به سابقا اذا تحققت شروط الحماية اللازمة لها. وفي المحافظات فان الجهات الامنية اذا تعهدت بحماية الصيدليات الخافرة فيها فان النقابة لامانع لديها من فتحها في اية محافظة تتمتع باستقرار امني. أن النقابة تتابع مع الجهات المختصة بوزارة الصحة والجهات المعنية الاخرى الصيدليات الوهمية عن طريق فرق التفتيش الخاصة بها.

فراق مع الليل